



اليسار الفلسطيني بين الراهن والمستقبل

هدى بطة

اليسار الفلسطيني، أو العربي أو العالمي، من خلال نقاش مواقف اليسار من قضايا مختلفة، دون محاكمة فاعليته على الأرض في العديد من السياقات: الانتفاضة الأولى (المزاوجة بين السياسي والاجتماعي)، يسار أمريكا الجنوبية، وغيرها من الأمثلة. إما ذلك، أو طرح أزمة اليسار كسؤال من أسئلة العلوم الإنسانيّة بعيداً عن أي طرح سياسي اجتماعي اقتصادي.

في ضوء ذلك، نحاول هنا تخطي هذه المقاربة، وقراءة راهن اليسار قراءة سياسية تتطرق لسؤال البرنامج الذي يطرحه، وتدرس بناه التنظيمية، وأدواته، ودوره الراهن. كما سنداول توجيه هذه النقاشات نحو رسم ملامح البديل الذي يتجاوز عقبات الراهن ويوضح مهام اليسار المستقبلية. يسار قادر على تجاوز مسألة الانشقاق، وقادر على الجمع بين النضال السياسي والاقتصادي والاجتماعي التحرري. فراهن المجتمع يطرح أمام اليسار العديد من الأسئلة حول الدولة، والمجتمع المدني، والمسألة الوطنية، والقضايا الاجتماعية والاقتصادية، والتحالفات العربية والعالمية، ومسألة وحدته على مستويات عدة. وسيتوزع مقالنا هذا على مجموعة من المحاور:

تحاول هذه المقالة الإجابة على سؤال التغيير، من خلال البحث في المهمات الراهنة لليسار التي تتصل بالتغيرات التي تشهدها المنطقة العربية، وانفتاح آفاق جديدة على حدوث تغيرات مستقبلية. يتقاطع سؤال التغيير هذا مع سؤال اليسار الفلسطيني اليوم: كيف يمكن لليسار أن يتجاوز أزمته؟

ننظر لليسار من زاويتين؛ الأولى فكرية، تنعكس في رؤية اليسار للعالم وفي مشروعه التاريخي، وأخرى سياسية، ونعني بها وجوده المنظم ودوره داخل المجتمع، وعلاقة اليسار بمكوناته. وفي محاولتنا لقراءة راهن اليسار ومستقبله سنركز هنا على الزاوية السياسية التي نحاول من خلالها أن نتقصى مدى قدرته الآن، على طرح برنامج وطني تحرري، وتقديم بديل ديمقراطي، ومدى قدرته على تحويل ذلك إلى واقع ضمن المرحلة التاريخية الراهنة، وتقديم إجابات وحلول لمشاكلها القائمة؟.

أتي ذلك رداً على محاولة طرح أزمة اليسار على أنها أزمة نظرية وحسب، وطرحها كحكم قطعي يرتبط بالفكر الذي يحمله اليسار، أي النظر إلى تراجع كنه نظرية. ويظهر ذلك في العديد من الطروحات المنتقدة لليسار، سواء

أحزابه، ويربط أصحاب هذا التوجه «فشل» اليسار بضعف الممارسة وعدم القدرة على الاستجابة للقضايا الاجتماعية. أمّا الاتجاه الآخر فيتمحور نقده حول التوجهات الفكرية لقوى اليسار، وابتعادها عن قواعدها الجماهيرية، أي أنه يركز نقده على المسألة التنظيمية. ويضرب هذا الاتجاه العديد من الأمثلة، ومنها دور اليسار في الانتفاضات العربية، دور اليسار النقابي في قضية مثل قضية الضمان الاجتماعي.

لم يستطع النقد الموجّه لليسار، غالبًا، أن يتعد عن المقولات النظرية الجاهزة. فأتجه نحو قراءة الواقع على ضوء النظرية، ولم يقرأ النظرية على ضوء ما رآه من تحولات في الواقع، فكانت للنظرية، في هذا النقد، الأولوية على الواقع، وليس العكس. بمعنى آخر، لم يحاول أصحاب هذا النقد استبدال «لماذا» بـ «كيف»، أو أن يتعدوا عن المفاهيم الجاهزة مثل الصراع الطبقي وأزمة الرأسمالية المتجددة، والانتقال لشرحها ليروا الأزمة بشكلها الحالي الراهن، دون استدعاء للماضي وتجنب رسم المستقبل بمقولات جاهزة أو نظرة أحادية أو شعارات كبيرة. كما واختزل هذا الاتجاه الواقع في ثنائيات، مثل النظر إلى مجتمعاتنا العربية كطبقة عاملة مقابل برجوازية كولونيالية، أو سلطة مقابل أغلبية خاضعة وهو بذلك لم يقدم الإجابة على سؤال كيف نبني يساراً جديداً قادراً على إعادة بناء مجتمع،

- أزمة اليسار: الانتقال من لماذا إلى كيف
- واقع اليسار والبديل الثوري
- لا بد أن نجيب عن سؤال «كيف»

أزمة اليسار: الانتقال من لماذا إلى كيف

بالرغم وجود كثير من الأدبيات التي تتناول أزمة اليسار على المستوى المحلي، أو الإقليمي، أو العالمي، إلا أنه كان لا بد من هذه التوطئة التي سنحاول من خلالها التطرق للمستويات الثلاث من التحليل ولو بشكل مقتضب، لمحاولة إجراء مراجعة للتجربة من جهة، ومحاولة نقد الطريقة التي يتم من خلالها تشخيص الأزمة من داخل التجربة. فلا طائل من منهج نقدي لا يؤدي إلى جعل التجربة والممارسة قادرة على تصحيح النظرية، لتعود وتؤثر في الواقع.

سنحاول في هذا الجزء من المقال التطرق لأزمة «اليسار» من خلال الحديث عنها كأزمة عامة ألفت به، بحيث شملت الأحزاب على المستوى العالمي والمحلي، هادفين من وراء ذلك = إلى محاولة تجاوز سؤال «لماذا هذه الأزمة؟» للإجابة عن سؤال «كيف يمكن تجاوزها؟»، وتسليط الضوء على طبيعة النقد الموجه لليسار والقول بأن جزء من أزمته تكمن في طبيعة النقد والتوصيف.

غلب على نقد اليسار المحلي منه والعالمية اتجاهين: يركز الأول على نقد التوجهات الاجتماعية لليسار والبرامج التي تطرحها

إلا أن هناك العديد من القراءات التي حاولت تحليل الأزمة التي يمر بها اليسار، دون طرحها كنتيجة لعامل موضوعي يتمثل في حالة الانهيار التي حلت بالنظام الدولي، وإنما نتيجة ونتاج صيرورة تاريخية مركبة. فيشير علي جرادات في كتابه «اليسار الفلسطيني هزيمة الديمقراطية» إلى مجموعة من مظاهر الأزمة ومنها: «التفكك والترهل والتطل الداخلي وعدم الإقبال على التنظيم والانتظام، وبالتالي ضعف الفعالية على كافة الصعد. وتجسد ذلك، حسب علي جرادات، في هجرة العضوية، وعلو وتيرة النقد العلني للكادرات، إضافة إلى الانقسامات والتشظيات، العلني منها والمستتر. ويضيف علي جرادات أن هذه المظاهر تؤكد وجود خلل جوهري في المبنى الفكري والذهني، الذي يتحول في سياق الممارسة العملية، لعامل طرد مركزي، ويخلق حالة من «التطفيش»، أو حالة من الصبر غير العادي التي لا يمكن تحملها إلا بما يمكن تسميته «الإنضباط الفقير». أجل، التطفيش أو الانضباط الفقير لكل من لا يستطيع تحمل تبعات أن يشارك كمنفذ لما ترسمه مراكز القوى من سياسيات وتكتيكات وبرامج. هذا على صعيد العضوية الداخلية. في حين عدم الثقة الجماهيرية تعكس حالة من عدم الثقة بين القوى وبين من يفترض أنها تمثلهم».

ويضيف إلى هذا النقد أن اليسار الفلسطيني لم يستطع أن يربط بين مقولتي التحرير

وقادراً على حمل برنامج يجب على أسئلة السياسة والاجتماع والاقتصاد، وتوليد حركة شعبية إنطلاقاً من الحاجات اليومية. ولا نقصد ببناء يسار جديد تهميش النضالات العمالية والنقابية والنسوية والتضحيات الوطنية التي قدمتها الأحزاب اليسارية في مراحل تاريخية مختلفة، بل نقصد هنا الحديث عن إعادة بناء وخلق نواة جديدة، تدفع باتجاه الإجابة عن سؤال «كيف»، أو بصيغة أخرى الإجابة عن سؤال «ما العمل؟» بطريقة تفصيلية.

وقد ظهر العجز في تحليل الأزمة واضحاً، عندما عجزنا عن الوقوف بجديّة أمامها. فبدل أن نقف هنا على أرض صلبة، نستطيع من خلالها أن نغوص في عمق الأزمة، استعضنا عن ذلك بتحليلها بناء على عوامل موضوعية، كانهيار الاتحاد السوفيتي، والمرجعية السياسية، وغيرها من المتغيرات على الصعيد الدولي. أما على المستوي المحلي فقد أحييت أسباب الأزمة إلى توقيع اتفاق أوسلو، في حين أنّ هذه العوامل لم تكشف إلا عن أزمة ذاتية، تشير إلى ضعف الإرادة السياسية والاستقلالية. ولا ننكر أن أصول الأزمة موضوعية، إلا أن إنعكاس هذا التحليل على التجربة الذاتية كان نمطياً، أي لم يتعامل اليسار مع جوهر العامل الموضوعي كواقع معاش وغير ثابت، بل تعامل معه كمقولة ثابتة، ولم يحاول من خلال هذه التجربة أن يؤول النصوص ويكيفها مع الواقع، لتتفاعل مع الواقع وتغير حركته.

والتغيير، وهذا يحيلنا إلى بداية حديثنا عن التحول نحو الإجابة عن سؤال «كيف»، فلم يستطع اليسار تطوير برامجها الاجتماعية والديمقراطية وربطها بأدوات تستطيع أن تتلقف الضرورات الواقعية ويسعى بمنهجية إلى تحقيقها، ولم يستطع أن ينظم الجماهير ويطرح همومها، فكانت النتيجة انحسار قوى اليسار وتعمق أزمته.

واقع اليسار ومعضلة الانشقاق:

لا يمكن الحديث عن واقع اليسار الفلسطيني دون التعرّيج على نشوء هذا التيار تاريخياً. تتم الإشارة إلى مصدرين لقوى اليسار الفلسطيني: الأول التيار الشيوعي الفلسطيني الذي تأسس عام 1919، وتعود جذور الثاني إلى حركة القوميين العرب وامتداداتها، وهي تشمل فصائل المقاومة الفلسطينية اليسارية.

تشكّل التنظيم الذي يمثّل التيار الأول، وهو الحزب الشيوعي الفلسطيني، عام 1919 على خلفية قومية، وقد ضمّ يهوداً وفلسطينيين، انقسم إلى حزب شيوعي فلسطيني وعصبة التحرر الوطني عام 1943. وبعد نكبة 1948، تفتت عصبة التحرر إلى ثلاث أقسام. فأعاد شيوعو الأراضي الفلسطينية المحتلة الوحدة مع الشيوعيين اليهود في إطار الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح)، أما من تواجدوا في الضفة الغربية شكّلوا الحزب الشيوعي الأردني مع

الأنوية الشيوعية شرقي الأردن، وأعاد بعض الشيوعيين في غزة تشكيل الحزب الشيوعي بقيادة معين بسيسو في أواسط الخمسينات. وبعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة كان هناك تنظيمان شيوعيان: الأول في قطاع غزة، والثاني في الضفة الغربية كان يحمل اسم «التنظيم الشيوعي في الضفة الغربية»، ثم دُمج التنظيمان في الضفة وقطاع غزة ليصبح هناك «التنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة والقطاع» والذي ظلّ تابعاً للمركز الأردني باستقلالية نسبية حتى عام 1982 عندما تشكّل الحزب الشيوعي الفلسطيني، الذي غير اسمه في مؤتمر عام 1992 إلى حزب الشعب الفلسطيني. إثر تشكيل الحزب الشيوعي الفلسطيني خرجت مجموعة قيادية منه يترأسها عربي عواد وشكّلت الحزب الشيوعي الثوري، الذي اقترب كثيراً من أفكار الجبهة الشعبية. تلاشى هذا الحزب بعد انضمام نواته الكادريّة الأهم للجبهة الشعبية.

أما بالنسبة للتيار الثاني، فقد تمثّل بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي انطلقت في نهاية عام 1967، وانفصل عنها عام 1968 الجبهة الشعبية - القيادة العامة بزعامة أحمد جبريل، وفي شباط 1969، انشقت مجموعة كبيرة من قيادات الجبهة وكوادرها وحملوا اسم الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، وكان الانشقاقان بحجة تحول الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى حزب ماركسي

التي أسسها في أواسط القرن المفكران كارل ماركس وفريدريش أنجلز، والتي عُرفت لاحقاً باسم الماركسيّة. وفي تلك الفترة ظهر داخل أوساط اليسار في القارة الأوروبية معركة أيديولوجية وسياسية بين من يميل إلى اعتماد الطريق البرلماني كوسيلة للتغيير أو تحسين الوضع الاجتماعي والسياسي، والذي أُطلق عليه فيما بعد، التيار الإصلاحية، يقابله تيار يسعى لإحداث تغيير جذري، بمعنى تجاوز النظام الرأسمالي باتجاه التحول نحو نظام إقتصادي - إجتماعي جديد، هو النظام الإشتراكي القائم على أساس الملكية العامة لوسائل الإنتاج. وقد ظهر ذلك الانقسام في صفوف الأمم المتحدة الثانية التي تأسست عام 1889 بمبادرة من إنجلترا. فقد برز الخلاف داخل الأمم المتحدة خلال الحرب العالمية الأولى، حيث دعم الاتجاه الأول، الصاعد من البرلمانات الوطنية، موقف الحرب، فيما عارضها الاتجاه الثاني، حيث كان يرى أن تلك الحرب هي حرب بين دول إمبريالية تسعى لإعادة رسم خارطة أوروبا وإعادة اقتسام مستعمراتها حول العالم.

وبقي التيار الإصلاحية الذي شقَّ طريقه من خلال البرلمانات حاضراً على المستوي السياسي في العديد من الدول الأوروبية مثل ألمانيا (الحزب الإشتراكي الديمقراطي الألماني) وإيطاليا (ديمقراطي اليسار)، وخارج أوروبا مثل أستراليا ونيوزيلندا وجنوب إفريقيا، وأصبح اليوم جزءاً أساسياً من الخارطة

لينيني. ومن ثم انشق عن الجبهة الديمقراطية عدداً من كوادرها بقيادة ياسر عبد ربه، وحمل هذا التنظيم اسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين - التجديد والديمقراطية، ولاحقاً حمل الفصيل الجديد اسم الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني - فدا. ويضاف إلى هذه الفصائل جبهة النضال الشعبي الفلسطيني التي تشكلت عام 1967، لكنها كانت ذات طابع قومي أكثر منه يساري.

بعد انشقاق القيادة العامة والجبهة الديمقراطية عن الجبهة الشعبية، عانت الجبهة من محاولات عديدة للانشقاق ومنها: الجبهة الشعبية الثورية عام 1972 والتي اندثرت وعاد أعضاؤها للجبهة، وحزب العمال الشيوعي الفلسطيني عام 1978 والذي انقسم بين عائدين للجبهة أو ملتحقين بالديمقراطية أو بالاستقلال السياسي والتنظيمي لتنتهي هذه الظاهرة دون مراسم.

ويمكن الملاحظة من خلال المراجعة لتجارب اليسار محلياً وعالمياً سيطرة ظاهرة الانشقاقات على مسار تنظيمات اليسار وأحزابه. وقد أثر ذلك بشكل كبير على قدرة اليسار على العمل بشكل مشترك ومستدام.

أما على المستوي العالمي ومنذ أواخر القرن التاسع عشر كانت التوجهات الفكرية لليسار الأوروبي تغلب عليها أفكار المدرسة الفكرية

تجدر الإشارة إلى أن اليسار الفلسطيني لم يتشكل في رحم دولة مستقلة، ولكنه في نفس الوقت شكّل أداة «تعبئة وتمثيل وتنظيم للجماهير»، وساهم في رسم ملامح المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما لم ينشأ على خلفية واضحة من التمايز الطبقي الصريح بين الطبقات، ولا على خلفية توجه اقتصادي اجتماعي في الدولة. بل نشأ اليسار الفلسطيني في حالة مواجهة مع استعمار استيطاني، ومن هنا تأثرت طروحاته بموضوعات التحرر الوطني، فيما كانت طروحاته الاقتصادية والاجتماعية مجرد أفكار لم تأخذ منحى تطبيقياً، ولو جزئياً، في الواقع المجتمعي.

وعند الحديث عن واقع اليسار الفلسطيني تجدر الإشارة إلى أن الأحزاب والتنظيمات اليسارية تعمل في تجمعات فلسطينية منفصلة، لكل منها خصوصيته، إن صحّ التعبير، نتجت عن حالة الوعي الجماعي التي تعرّض لها الشعب الفلسطيني، بالإضافة للاستيطان ومصادرة الأرض. وقد نتج عن ذلك حالة اللجوء والشتات، حيث يعيش قسم كبير من الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين منذ نكبة عام 1948، وكل ذلك يعني سياقات اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة يعيشها الفلسطيني في كل تجمع، لم يستطع اليسار الفلسطيني أن يبني لهذا الواقع نظريته الخاصة.

أضف إلى ما سبق، زيادة التركيز على البعد

السياسية في الدول الأوروبية والبلدان التي استوطنها الأوروبيون، حيث أصبح هناك ما يشبه الثنائية الثابتة بين حزبين أحدهما يمثل اليمين القريب إلى الوسط وثانٍ يمثل يساراً يميل إلى الوسط. بل أصبح من المألوف أن يتقاسم هذا الاتجاه السلطة مع أحزاب يمينية محافظة أو ليبرالية أو ذات توجه رأسمالي خاصة في الدول المتقدمة إقتصادياً، ليعمل على تطبيق سياسات إصلاحية جزئية تعمل على التخفيف من الاحتقانات الاجتماعية الناتجة عن سياسات اليمين، وامتصاص غضب القطاعات المتضررة من عمال وموظفين وعاطلين عن العمل.

بالعودة إلى المستوى المحلي، فعلى الرغم من وجود بعض تجارب الوحدة مثل تجربة القيادة الموحدة عام 1983، والتي لم تستطع كل من الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية من خلالها أن تنقل التجربة من داخل التنظيم إلى الميدان، وتجارب أخرى للوحدة مثل التجمع الوطني الديمقراطي، لم تتجاوز أي من تلك التجارب إصدار بعض البيانات والوثائق، دون القدرة على خلق وحدة حقيقة بين هذه الفصائل، أو خلق أدوات حقيقة للوحدة، ويشير ذلك إلى غياب الإرادة السياسية للوحدة، وغياب مهارات العمل الجبهوي، وإهمال العامل الذاتي وتأثيره على قضية الوحدة. وبقي موقف اليسار متذبذباً من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن المشاركة في الحكومات الفلسطينية.

مع تهميشها وتحول السلطة من أداة لمنظمة التحرير لتصبح محور القرار السياسي، فكانت تنظيمات اليسار جزءاً من القرار السياسي الفلسطيني، وعرفت نفسها في نفس الوقت كقوى معارضة، وتحولت إلى العلنية في عملها. ترافق ذلك مع تعرض البنية الاقتصادية الفلسطينية لتفكيك وتجزئة من الاحتلال الإسرائيلي، من خلال إلحاقها باقتصاد الأخير، واعتماد السلطة الفلسطينية سياسات اقتصادية نيوليبرالية زادت من تفكك البنية الاقتصادية، وعمقت من الطابع الريعي للاقتصاد المحلي. مقابل ذلك كانت محاولات اليسار الفلسطيني لمواجهة كل ذلك خجولة وغير فاعلة.

أدت كل هذه الظروف مجتمعة إلى ما يلي: الانشقاق والتشرد، وهيمنة البرجوازية، والضعف التنظيمي، وتشتت الشعب الفلسطيني، وإبقاء النهج الثوري مظهراً ثانوياً بينما شكّل النهج البرجوازي المهيمن المظهر السائد فيه، ولكن الظرف الحالي ييستدعي الحاجة الملحة للبحث في مسألة البديل الثوري، وهذا يُضعف المسؤولية على قوى اليسار من أجل تجاوز ما تعانيه من تناقض واضح بين طروحاتها البرنامجية ومسؤولياتها العملية، وزيادة تأثيرها في كافة الميادين: السياسة والتنظيم، والكفاح، والمال، والسلوك. وتجدر الإشارة إلى أنّ مسألة البديل الثوري تختلف ما بين طرحها نظرياً وبين تطبيقها في الواقع

الوطني السياسي لدى أحزاب اليسار، في ظل تشكل منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، وقيادة تنظيمات المقاومة الفلسطينية لها في أعقاب حرب عام 1967، والتي اعتبرها اليسار المظلة الجامعة للنضال الوطني الفلسطيني. كانت تلك فرصة لليسار للمشاركة غير المتكافئة في تقرير سياسة منظمة التحرير الفلسطينية، حيث تم تشكيل الهيئات القيادية والمنظمات الشعبية في المنظمة وفق مبدأ المحاصصة أو «الكوتا». واتخذت القرارات بناء على ذلك وفق مبدأ التوافق، كل هذا في ضوء هيمنة الفصيل الأكبر «فتح». ومن هنا لم يصل اليسار إلى مرحلة قيادة البرنامج الوطني، أو تقديم وجهة نظر متكاملة عن بديل ديمقراطي للتحرر الوطني، بل وكانت أرضية خطابه تنشد إلى أرضية خطاب «فتح» وهو خطاب وطني فلسطيني عام، أسهم في وضع كل الصياغات الفضفاضة للبرنامج الوطني الفلسطيني، التي كانت دوماً حمالة أوجه ومثار تفسيرات عديدة. ولم يتطور هذا التميز النسبي في المواقف ل إلى حالة التميز الحقيقي على الأرض، بحيث يسهل معها القول أن الوعي الجماهيري ميزه عن غيره في الخطاب والممارسة.

لاحقاً لذلك، كان لاتفاق أوسلو أثر في زيادة عدم وضوح موقع اليسار الفلسطيني، ونتج ذلك بشكل أساسي عن تشكل السلطة الفلسطينية وبقاء منظمة التحرير الفلسطينية

البديل الثوري-، استناداً إلى أن العلاقة بين هذه المكونات تشكّل «الجوهر الحقيقي للمسيرة الثورية الراهنة»، فيشير أولاً إلى مسألة الفكر السياسي في المقاومة الفلسطينية، وثانياً إلى مسألة الممارسة التي تبرز في العمل الكفاحي في المقام الأول، وثالثاً هناك ما يعطي -برأيه- عمقاً للمسألتين وفعالية، وهو المسألة التنظيمية. ويلخص ماوتسي تونغ - اقتباساً من كنفاني - هذه المسألة المثلثة بقوله «إن مهمتنا هي كعبور نهر، إلا أننا لا نستطيع عبوره دون جسر أو قارب، وإذا لم نحل مشكلة الجسر والقارب فكل حديث عن إنجاز المهمات دون حل مشكلة أساليب العمل هو مجرد ثرثرة.»

وفي وسط حالة من الركود العام، لا بد قبل أن تندفع قوى المقاومة دون أن تنضج العوامل الموضوعية لثورة تستطيع تحقيق شعاراتها، أن تتوفر أدوات هذه الثورة في مستوى المهمات التي تتصدى لها، وأن لا تتغنى بالولاء الجماهيري وتقف عاجزة أمام القدرة على تعبئته وتنظيمه.

فعلى سبيل المثال يمكن الحديث في عن تجربة اليسار في أمريكا اللاتينية وعلى وجه التحديد الحركة الثورية في مقاطعة تشياباس الجنوبية التي بنيت بالأساس على جهود أصحاب البلاد الأصليين، وتحمل اسم الجيش الزاباتي للتحرك الوطني. حيث بدأ هذا الجيش

العملي، فهي ليست قراراً يتخذ أو رغبة ذاتية أو نزعة إرادوية، إنما هي عنوان للنضال محكوم بعوامل ذاتية وموضوعية، ويتم عبر عملية كفاحية تراكمية متواصلة.

لا بد أن نجيب عن سؤال «كيف»:

«نحن إذناً أمام معضلة مثلثة: النظرية، والممارسة، والأسلوب الذي هو في جوهره مسألة تنظيمية. وذلك يعني أن أي بحث نقدي لحركة المقاومة لا يستطيع أن يجتزم طرفاً من هذه الأطراف الثلاثة، ويسكّنه، ويجعله الميزان الأثقل لتقويم ما يحدث. فإن فعل ذلك، سقط على التوف في أخطاء قاتلة. لم يعد من المقبول ولا من المجدي، أن يكون «العمل الثوري»، مجرد ممارسات تجريبية غير مسلحة بالفكر السياسي. وكذلك فإن الفكر السياسي أو النظرية، من دون ممارسة فعلية تقود عادة إلى ثرثرة داخل طقّة مفرغة. على أن المسافة القائمة بين النظرية والممارسة لا يمكن تغطيتها ميكانيكياً، فالعلاقة بين الفكر السياسي وممارسته، بين النظرية والتطبيق، تطرح مسألة ثالثة موازية في الأهمية هي المسألة التنظيمية.»

يشير غسان كنفاني في مقاله «المقاومة ومعضلاتها كما تراها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، أن مهمتنا تبدأ من تحديد المكونات الأساسية للمسألة -أي مسألة المقاومة أو

جزءاً من استراتيجية واحدة، وكل منها لها سياقها الخاص. فبنك الجنوب مشروع حكومات يسارية الطابع، والحركة الزبائنية تجربة خاصة بالسكان الأصليين لجنوب المكسيك من خارج منظومة الدولة والأحزاب اليسارية، سبقت الحكومات اليسارية وبنك الجنوب بعشرين عاماً، ولاهوت التحرير تجربة ولدت من رحم الكنيسة الكاثوليكية في أمريكا اللاتينية وليس من داخل قوى وأحزاب اليسار، وإن التقت معها في النضال نفسه، وسبقت الحركة الزبائنية بثلاثين عاماً وبنك الجنوب بخمسين عاماً. تقديمها كلها كأنها أجزاء من «إجابة» واحدة متكاملة، قد يفهم كنوع من الفيتيشية لتجارب أمريكا اللاتينية، فيها بعض التسرع، إن لم يكن بعض التسطيح.

وفي إطار الإجابة عن سؤال «كيف»، لا بد من التطرق إلى فكرة التضامن العالمي أو الإقليمي بشكله الحالي، فقد تطورت العديد من الحركات عالمياً التي عملت على مواجهة مظاهر العولمة الرأسمالية، وآثارها على البيئة والتصنيع والزراعة. إلا أننا لا يمكن أن ننظر لها إلا كظاهرة إنتقالية، خاصة في ظل غياب البديل الواضح للنظام الرأسمالي، وأن طرح سؤالنا حول كيفية تحول هذه الأشكال من المواجهة إلى صيغة تنظيمية تتناسب مع الوضع العالمي، والتحديات التي ترفضها العولمة الرأسمالية.

حرب العصابات عام 1994 ضد السلطة الحاكمة، و ضد تحرير التجارة عن طريق اتفاق التجارة الحرة بين المكسيك وكندا والولايات المتحدة الأمريكية التي يُطلق عليها اسم «نافتا». ومن ثم تحول الجيش نحو المعارضة اللاعنفية إلا أن هذا النموذج انتقل إلى المقاطعات المتاخمة لمقاطعة تشيباس، حيث بنيت التجربة بالأساس على قواعد جديدة من العمل ومستوى عالي من الوعي الشعبي، والممارسات الفعلية على الأرض وفي الميدان، فلذلك تستطيع هذه الحركة أن تتصدى لأي محاولات إجهاض أو تدخلات خارجية.

ويبقى السؤال المطروح بشكل دائم في أمريكا اللاتينية، كيف يمكن أن تحقق القوى اليسارية برامجها على الأرض، وكيف يمكن أن تحافظ على قاعدتها الشعبية، بل كيف يمكن توسيعها لتطال العديد من الشرائح غير المستفيدة من النظام السائد. وقد تمّت الإجابة عن هذه الأسئلة في أمريكا اللاتينية من خلال مجموعة من الأدوات الاقتصادية والاجتماعية، ومنها على سبيل المثال إنشاء «بنك الجنوب» لتمويل التنمية في القارة اللاتينية كلها، كما طريقة تعامل التيارات اليسارية مع قضية الدين في القارة، والتقارب مع تنظيرات وأفكار رجال الدين المنحازين للفقراء والطبقات الشعبية (لاهوت التحرير). ملاحظة من قسام: بنك الجنوب والحركة الزبائنية ولاهوت التحرير هي ظواهر تنتمي لتجارب مختلفة وليست

1. هلال، جميل. «في توصيف اليسار في المشرق العربي لواقعه». في إطلالة أولية على اليسار في المشرق العربي تحرير جميل هلال وكاتيا هيرمان. رام الله. 2014. مؤسسة روزا لوكسمبورغ. ص 21-22.
2. هلال. «إطلالة أولية على اليسار في المشرق العربي». 25 - 26.
3. جرادات، علي. «اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية». رام الله. مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 1999. ص 26-27.
4. جرادات. «اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية». ص 27.
5. جرادات. «اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية». ص 29.
6. لدادوة، حسن. «اليسار الفلسطيني: الواقع والتحديات». في إطلالة أولية على اليسار في المشرق العربي تحرير جميل هلال وكاتيا هيرمان. رام الله. مؤسسة روزا لوكسمبورغ. 2014. ص 54 - 58.
7. لدادوة، حسن. «اليسار الفلسطيني: الواقع والتحديات». في إطلالة أولية على اليسار في المشرق العربي. ص 54 - 58.
8. تلحمي، داوود. «اليسار والخيار الاشتراكي من التجربة السوفييتية في التحول الاشتراكي إلى التحولات الراهنة في أوروبا والعالم». رام الله. مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 2008. ص 15 - 16.
9. تلحمي، داوود. «اليسار والخيار الاشتراكي». ص 16 - 17.
10. لدادوة، حسن. «اليسار الفلسطيني: الواقع والتحديات». في إطلالة أولية على اليسار في المشرق العربي. ص 57.
11. حبش، جورج. «استحقاقات الراهن والأفق القادم». 1992. منشورات الهدف. ص 19.
12. جرادات. «اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية». ص 12.
13. لدادوة، حسن. «اليسار الفلسطيني: الواقع والتحديات». في إطلالة أولية على اليسار في المشرق العربي. ص 58 - 60.
14. حبش. «استحقاقات الراهن والأفق القادم». ص 19.
15. غسان كنفاني، «المقاومة ومعضلاتها كما تراها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» في الدراسات السياسية،

كما لا بد من التطرق إلى المسألة الإعلامية كأداة تنظيمية مهمة، في الوقت الذي يقف فيه اليسار موقف التابع ضمن التحالفات العالمية والإقليمية، الأمر الذي يؤثر على موقف اليسار في مسألة وحدته المحلية والعربية، وعملائية شعاره في الربط بين الاحتياجات اليومية للطبقات الشعبية والفقيرة والتحرر الوطني وقيمه. وعليه قد يكون التفكير في منصة إعلامية يسارية موحدة هو إحدى الأدوات للتعامل من المسألة التنظيمية.

وكما قال كنفاني: «وهذا كله لا يمكن تحقيقه بسهولة، إنَّه شيء مؤكَّد. فالعصا السحرية لا تصنع التاريخ، إنما التاريخ تحوله الجماهير التي تفهمه وتعتقد العزم على تغييره.» وهذا يعيدنا إلى المربع الأول حول نقاش المسألة التنظيمية وأهميتها في نقل برنامج اليسار للتطبيق والممارسة.

- قبرص: دار منشورات الرمال. 173 - 218.
17. كنفاني، غسان. «المقاومة ومعضلاتها كما تراها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» في الدراسات السياسية. 2015. قبرص. دار منشورات الرمال. ص 173 - 218
18. تلحمي، داوود. «اليسار والخيار الاشتراكي». ص 156 - 157.
19. تلحمي، داوود. «اليسار والخيار الاشتراكي». ص 150 - 153.
20. تلحمي، داوود. «اليسار والخيار الاشتراكي». ص 212 - 213.
21. جبر، فداء. «في الإعلام ومشروع اليسار العربي»، مجلة الآداب. 4 تموز 2019
22. كنفاني، غسان، «المقاومة ومعضلاتها كما تراها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» في الدراسات السياسية. ص 173 - 218.